

قررت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي اليوم الثلاثاء أن الصين لا تملك "حقوقا تاريخية" على القسم الأكبر من مياه بحر الصين الجنوبي الاستراتيجية، مؤيدة موقف الفلبين في القضية.

وأعلنت المحكمة في بيان لها: "ترى المحكمة ألا اساس قانونيا لمطالبة الصين بحقوق تاريخية على الموارد في المناطق البحرية داخل خط النقاط التسع الذي تستند الصين إليه في مطالبها، وهو وارد في خرائط تعود إلى الأربعينيات.

وأكدت المحكمة أن الصين انتهكت الحقوق السيادية للفلبين في منطقتها الاقتصادية الحصرية في بحر الصين الجنوبي، من خلال التدخل في أعمال الصيد واستخراج النفط وبناء جزر اصطناعية وعدم منع الصيادين الصينيين من الصيد في تلك المنطقة.

وكانت مانيتا رفعت طلب في 2013 الى محكمة التحكيم التي تتخذ مقرا في لاهاي طالبتها بال تأكيد على ان مطالب الصين تشكل انتهاكا لاتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار التي وقعها البلدان. اما الصين فقاطعت الجلسات.

وسارعت وكالة الصين الجديدة الرسمية (شينخوا) الى التأكيد على ان الصين "لا تقبل ولا تعترف" بقرار المحكمة بعيد صدوره، من دون ان تنسب هذا التصريح لاي جهة. وتعتبر بكين ان المساحة الكاملة تقريبا لبحر الصين الجنوبي الغني بالنفط والغاز والثروة السمكية خاضعة لسيادتها، ما يشير نزاعات مع الدول المشاطئة التي تحمل مطالب منافسة، اي الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي، كما تشكل المنطقة محورا بحريا حيويا للتجارة العالمية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/07/2016

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com